

بيان صحفي

نيويورك: على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشارك في حدث جانبي عن قضية شهادات وفيات مختفين قسرياً

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأحد 14 تشرين الأول 2018

نيويورك 27/ أيلول/ 2018: شاركت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حدث جانبي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن قضية إقرار النظام السوري بأنّ مئات من المواطنين السوريين المختفين قسرياً قد توفوا، وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد أصدرت تقريرين عن هذا الموضوع الخطير، كما قامت 41 دولة من دول العالم بتوجيه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الخصوص، ويأتي هذا الحدث كمتابعة واهتمام دوليين ونتيجة تنسيق وتعاون مع مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارجية الأمريكية، وبرعاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية، والجمهورية الفرنسية، وبحضور عدة ممثلين من دول العالم، إضافة إلى منظمات دولية مختصة.

افتتح الحدث سعادة السفير "مايكل جي كوزاك" كبير مسؤولي مكتب شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية الأمريكية، ونقل الحديث إلى المنظمات السورية المشاركة، بدأ مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان السيد "فضل عبد الغني" كلمته بأنّ النظام السوري ولأول مرة منذ بداية الحراك الشعبي يُقرُّ بمصير عشرات من المختفين قسرياً لديه، على أنهم أموات، وقد بلغت الحصيلة التي تمكنت الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تسجيلها 836 حالة بحسب التقرير الذي تم توزيعه على الحاضرين، ونوّه عبد الغني إلى سؤال عن كيفية تمكّن النظام السوري من معرفة مصير هؤلاء وهو الذي لطالما أنكر وجود مواطنين سوريين مختفين قسرياً لديه، ولماذا يكشف عن مصير هؤلاء الآن؟ وأشار إلى فرضيتين: أولهما: أنّ النظام السوري يُريد أن يُظهر أنه قد انتصر ميدانياً والآن يُنهي ملف المعتقلين كي يعود الأهالي والمجتمع راضخين مرة أخرى ويقبلوا أن يكون هذا خيارهم الوحيد، وثانيهما أنّ النظام الروسي هو من طالبه بذلك؛ بهدف إنهاء الملف الذي يُعرقل ملمة الكارثة السورية من وجهة النظر الروسية.

أكّد عبد الغني أنّ النظام السوري قد استخدم الاختفاء القسري كسلاح حرب، وهذا خلف حالة من الذعر والرعب في أوساط المجتمع السوري، حيث يتحول 85% من المحتجزين لدى النظام السوري إلى مختفين قسراً، وقد بلغت حصيلة المختفين قسراً لديه منذ آذار 2011 قرابة 82 ألف مواطن سوري بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وأوضح عبد الغني أنّ قرابة 14 ألف ضحية قد قضاوا بسبب التعذيب في مراكز احتجاز تابعة للنظام السوري.



ثمَّ نَوَّهَ أخيراً إلى أنَّ إقرار النظام السوري أنَّ عدداً من المختفين قسرياً قد توفي دونَ الكشف عن كيفية الوفاة، ودون تسليم الجثث، لا يُعتبر كشفاً حقيقياً بموجب القانون الدولي، وبالتالي فإنَّ مصير هؤلاء لا يزال مجهولاً ويتحمل النظام السوري مسؤولية إخفائهم قسرياً.

أوصى عبد الغني الدول المجتمعة في هذا الحدث أن تعمل على مطالبة مجلس الأمن بالانعقاد، والطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تصدر بياناً حول هذه القضية الحرجة. كما أوصاها بتشكيل تحالف يتعاون مع منظمات المجتمع المدني السوري ويأخذ على عاتقه إدارة قضية المختفين قسراً. وبالإمكان الاطلاع على نص الكلمة [مكتوباً عبر الرابط](#).

ثم تحدّث الزملاء ”محمد العبد الله“ مدير المركز السوري للعدالة والمحاسبة، والزميلة ”رجاء التلي“ مديرة مركز المجتمع المدني والديمقراطية، والناجيات الدكتورة ”هلا غاوي“ والسيدة ”آمنة خولاني“ من منظمة عائلات من أجل الحرية عن تجربتهم في الاعتقال وفي اعتقال أهلهم واختفاء بعضهم ومقتل البعض الآخر بسبب التعذيب.

انتقل الحديث بعد ذلك إلى الحاضرين وترأس الحوار سعادة السفير الفرنسي ”فرانسوا سينيمو“ الممثل الشخصي للرئيس الفرنسي في سوريا، وتحدث السيد ”ستافان ديمستورا“ المبعوث الأممي إلى سوريا، والسيد ”نيل كرومبتون“ مدير دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخارجية البريطانية، إضافة إلى عدة مداخلات من ممثلي دول ومنظمات دولية مختصة في قضية الاعتقال والمرأة والاختفاء القسري.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

